تأصيل النظير مصطلحاً
(بناء على استخدامها في كتاب الإنصاف)

" محمد أمين" الروابدة
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن

ملخص

لفت انتباهي تردّد لفظة النظير في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري، حيث وردت في جزئيه بلفظ المفرد (٦٢) مرة، وجاءت بلفظ الجمع (٩) مرات، الأمر الذي دعاني إلى تتبع مقصدها عنده، وطريق الاحتجاج بها، عند عرضه لمسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وغاية هذا البحث هو تأصيل النظير النحوي، وبيان نوعه في إطار القياس؛ ليصار بعدها إلى تحديد المصطلح، ووضع تعريف محدد له، كما سيتضح بعدُ في ثنايا البحث.

Abstract

In Al-Anbari's Al-Insaf fi Masa'l Al- Khilaf (Fairness in Issues of Disagreement), the word Nazir (synonym) is repeated sixty-two times in its singular form, and nine times in its plural form. This frequency of repetition has prompted the researcher to trace Al- Anbari's meaning for the word and its usage in his discussion of the disagreement between the Kufic and Basran grammarians. The paper aims to establish a terminology for this syntactic synonym, and shows its type by using the rule of analogy, so that a definition and correct usage for the word would become possible.

اعتمد العرب في استنباط قواعدهم على أسس فكرية ومنطقية، وهذه الأسس تشكل منطلقاً مهماً في دراسة المنهج اللغوي، فقد توافق المنطق عندهم مع قواعد اللغة، وبكشفهم عن أسرار اللغة كشفوا في الوقت نفسه عن التفكير اللساني في الحضارة العربية(١)، ويدل على ذلك ما يجري في كلماتهم من وجوه الاحتجاج والاستدلال، وما تضمنته مصنفاتهم من القواعد الكلية والأصول العامة(٢) ومن ذلك اعتمادهم على القياس الذي تقترن أوّليته بعبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي، الذي كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل، وكان أشدَّ تجريداً للقياس"(٣).

والذي عليه البحث أن النحويين استدلوا بما يدعونه بـ (النظير)، قال سيبويه: " ونظير (لاكزيد) في حذفهم الاسم، قولهم: (لا عليك) وإنما يريد: لا بأس عليك، ولا شيء عليك، ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه"(٤). ويقول ابن جني" أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على (فِعِل) (إبل) وحدها و لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل، فإنك محتاج إلى إيجاد النظير"(٥) .

وسمى السيوطي كتاباً من كتبه (الأشباه والنظائر في النحو) عنون أحد فصوله بـ "الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير"(٦) دلل من خلاله على تمثل النحويين له واستعمالهم إياه في مصنفاتهم، واعتباره نوعاً من القياس لوجود علاقة بين المقيس والمقيس عليه في الموضوع الذي يجري فيه القياس دون أن يعطي تعريفاً محدداً له، ومما قاله فيه (مروان، يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالاً أو فعوالاً والأول له نظير فيحمل عليه والآخران مثالان لم يجيئا، ذكره ابن جني)(٧) وقال: (قال ابن فلاح في "المغني" صفة اسم "لا" المبني يجوز فتحه نحو: لا رجل ظريف في الدار، وهي فتحة بناء؛ لأن الموصوف والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر، ثم دخلت "لا" عليهما بعد التركيب، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها؛ لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، ولا نظير له)(٨) وقال: (قال الأندلسي في "شرح المفصل": قال الكوفيون: ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله؛ لأنه توكيد لما قبله، وردَّه البصريون بأن المكني لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز)(٩) وقال أيضاً: (وقال ابن يعيش: ذهب المبرد إلى أن نحو: لا مسلمَين لك ولا مسلمِين لك معربان وليسا بمبنيين مع لا، قال: لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً فلم يوجد ذلك، قال ابن يعيش: وهذه إشارة إلى عدم النظير...)(١٠) وقال أيضاً: (وقال الشلوبين: قول من قال إن الحروف في الأسماء الستة دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب؛ يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد، في

قولك: ذو مال، وهذه الحروف زوائد عليها للدلالة على الإعراب؛ وذلك خروج عن النظائر فلا ينبغي أن يقال به(١٠).

وقد يقترب تعريف البلاغيين للنظير من مقصود النحاة له فذكروا في مراعاة النظير في الاصطلاح (أن يَجْمَعَ الناظمُ أو الناثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء التضاد لتخرج المطابقة)(١١).

والنظير لغة: "المثل، وقيل: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك، أي: مثلك؛ لأنه إذا نظر إليهما الناظر رآهما سواء(١٢). أما في الاصطلاح، فلم نجد له تعريفاً محدداً، وهو وَكْدُنا في هذا البحث.

وقد اعتمد عليه الأنباري، واقترن ذكره مع الأدلة الأخرى، نحو قوله: "هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس (١٣). وقوله في المسألة الثالثة عند حديثه عن الخلاف في إعراب المثنى والجموع على حدّه: "أن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع؛ لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما استحقا من أجلها التغيير، وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو- أرطى وعصا وحبلى وبشرى- له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه، فنظير رحى وعصى: جَمَل وجَبَل، ونظير حُبلى وبُشرى: حمراء وصحراء، وأما التثنية وهذا الجمع الذي على حدّها فلا نظير لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع، فعوضاً من فقد النظير الدال على مثل إعرابهما تَغَيُّرَ هذه الحروف فيهما."(١٤) وقوله -أيضاً- في المسألة الثلاثين عند حديثه عن العامل في المفعول معه النصب " ونظير ما نحن فيه من كل وَجْه نصبُهم الاسمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية إلا"(١٥).

وقوله في المسألة الرابعة والثلاثين عند حديثه عن العامل في المستثنى النصب "نظير ما نحن فيه نصبُهم الاسمَ في باب المفعول معه"(١٦).

والأخذ فيما كان له نظيرٌ في الكلام أولى مما لا نظير له(١٧). وكثيراً ما كانت ترد مثل هذه العبارات في مسائله "والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال" (١٨). وفي تتبعنا لموارد استعمال النظير عنده نجدها تتمثل في المسائل الآتية:

١- النحو

٢- الصرف واللغة

١- مسائل النحو

أ- يرى الكوفيون أن (غير) بنيت لأنها قامت مقام (إلا) ويرى البصريون أنها بنيت لأنها أضيفت إلى اسم غير متمكن قال: "ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب"(١٩).

ب- يرى الكوفيون أنه يجوز الجر مع الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها في حين يوجب البصريون النصب قالل: " لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور فإنه ليس له نظير في كلام العرب"(٢٠).

جـ- في اسم (لا) المفرد النكرة أهو معرب أم مبني قال الأنباري " ومن النحويين من قال: إنه منصوب لأن " لا" إنما عملت النصب لأنها نقيضة "إنّ" لأن "لا" للنفي و "إنّ" للاثبات، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره"(٢١).

د- يرى البصريون أن "من" تقع لابتداء الغاية المكانية فقط لأن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان."(٢٢).

هـ- في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور قال البصريون "وأما قراءة من قرأ من القراء" (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائِهم)(٢٣) فلا يسوغ لكم لاحتجاج بها؛ لأن الاجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الاجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض(٢٤).

و- في الفصل بين كم الخبرية وتمييزها فقد أجاز الكوفيون الجر مع الفصل ومنعه البصريون؛ لانهم يوجبون النصب، قال: (لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام العرب بخلاف الفصل بين الجار والمجرور فإنه ليس له نظير في كلام العرب)(٢٥).

ز- القول في علة بناء (الآن) على الفتح فمما احتج به البصريون (أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أوآخرها كأين وأيان بُنيت على الفتح)(٢٦).

ح- أن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء(٢٧).

ط- يرى الكوفيون أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو: إن زيداً أتاني آته، فإنه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل بينما ذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل قال: (لأنه يؤدي إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز؛ لأنه لا نظير له في كلامهم)(٢٨).

٢- في الصرف واللغة:

أ- أجاز الفرّاء أن يمد المقصور ويقصر الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود (ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والممدود)(٢٩).

ب- وأنكر البصريون أن يكون أصل جمع قاضٍ: قُضّى على قياس : غازٍ وغُزّى؛ لأنه" ينبغي ألا يلزمه الحذف لقلّة حروفه، وأن يجوز أن يؤتى به على أصله، فكان يقال فيه: قُضّى وقُضاة، كما قالوا: غُزّى وغزاة، لأن

فُعّلاً ليس بمهجور في أبنيتهم، وهو كثير في كلامهم، فلما لزم الحذف و لم يلزم في نظيره مع قلة حروفه، دلّ على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا تستند إلى معنى"(٣٠).

جـ- يرى الكوفيون أن أصل مثل: سيّد وهيّن وميت هو سَوِيد وهَوِين ومَويت ووزنه فَعيل لأن له نظيراً في كلام العرب بخلاف فيْعَل، الذي يقول به البصريون لأنه لا نظير له في الكلام، وما حدث هو أن الياء تقدمت على الواو وهي ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت حسب قواعد الاعلال، أما البصريون فقالوا: بأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب ما أمكن، ثم قالوا: "فما صرنا إليه له نظير في الأسماء والصفات، وما صاروا إليه لا نظير له في شيء من كلامهم، ثم ألزموا- مع حمله على شيء لا نظير له في كلامهم- قَلْباً لا نظير له في أقيسة كلامهم"(٣١).

د- يرى البصريون أن الاسم في "الذي" " لذي" لأن له نظيراً في كلامهم، نحو: شجي وعمي"(٣٢).

وفي ردهم على الكوفيين في "أن الاسم هو الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لها قالوا: "لو كان كما زعمتم، لكان ينبغي أن يقتصر في " الذي" على زيادة حرف واحد، كما زدتم في "ذا" فأما زيادة أربعة أحرف، فهذا لا نظير له في كلامهم"(٣٣).

هـ- في اشتقاق الاسم قال البصريون: "فلما وجدنا في أول "اسم" همزة التعويض، علمنا أنه محذوف اللام، لا محذوف الفاء؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير"(٣٤).

و- وقال: " وهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره، ألا ترى أنهم قالوا: امرأة عدوّة، كما قالوا: صديقة، وقالوا: ملحفة جديدة، كما قالوا: عتيقة، وقالوا: جوعان، كما قالوا: شبعان"(٣٥).

ز- يرى الكوفيون أن السين مقتطعة من سوف، واستدلوا على ذلك بروايات عن العرب، منها: سَوْ أفعل، وسَفَ أفْعَلُ، قال: إن "حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، فإنه ليس في كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد، والمصير إلى مالا نظير له في كلامهم مردود"(٣٦).

ح- استدل الكوفيون على أن (كم) في الأصل (ما) زيد عليها الكاف لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره، ونظروا لذلك بـ (ما) التي زيد عليها اللام قال: (ونظير "كم" "لِمَ" فإن الأصل في (لِمَ) (ما) زيدت عليها اللام فصارتا جميعاً كلمة واحدة وحذفت الألف لكثرة الاستعمال)(٣٧).

ط- (كلا وكلتا) فقد ذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية والألف فيهما كالألف في عصا ورحى قال : (والحمل في كلا وكلتا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى (كل) (٣٨).

ولدى دراسة النظير في المسائل السابقة في اللغة والنحو والصرف، يتضح لنا أن النظير في النحو العربي، هو نوع من القياس، وهذا ما صرح به الأنباري في أكثر من موضع بقوله: " ولا يصلح في القياس لأنه لا نظير لـــه في كلامهم"(٣٩). وقوله: "هذا مع عدم نظيره في النقل وضعفه في القياس"(٤٠). وعليه ابـــن الدهـــان، قـــال: "المقيس هو الذي يعرف بنظيره من الصحيح كالعمى لأنه كالحذر؛ لأن الميم مفتوحة كالذال"(٤١).

فالنظير إذن هو: قياس أمر على أمر آخر، وهو على الوجه الآتي:

١- قياس غير موجب للحكم؛ لأن الجامع بين المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) ليس علّة موجبة للحكـم فيهما على سمت قياس رفع النائب عن الفاعل (المفعول) على الفاعل، قال سيبويه: " يرتفع المفعول كما يرتفـع الفاعل؛ لانك لم تشغل الفعل بغيره، فرّغته له كما فعلت ذلك بالفاعل"(٤٢).

وقال المبرد: " وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظرف مقام الفاعل، فتقول: سير بزيد فرسخاً، فـــلا يمنعـــه حرف الجر من أن يكون فاعلاً... فإن جعلتها مفعولات على السعة،(٤٣) فالوجه فيها الرفع؛ لشغلك الأسمـاء بحروف الجر"(٤٤).

وهذا ما وجدناه عند الأنباري، في المسألة التاسعة والأربعين عند حديثه عن الخلاف بين البصريين والكوفيـــين في ترخيم الاسم الثلاثي متحرك الوسط، حيث أجازه الكوفيون، ومنعه البصريون، قال الكوفيون: " ولا يلـــزم من كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكناً؛ فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو: يدٌ وغدٌ، لأنا نقول: إنما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الأوسط فيه ساكناً نحو: زيد وعمرو؛ لأنه إذا حذف الحرف الأخير، وجب حـــذف الحرف الساكن الذي قبله؛ فيبقى الاسم على حرف واحد، وذلك لا نظير له في كلامهم بخلاف ما إذا كـــان أوسطه متحركاً."(٤٥)

٢- وليس النظير من قياس الشبه أيضاً، وهو الذي جعله النحويون قسيماً لقياس العلة، قال الأنباري في تحديـد الفرق بين العلّة والشبه: " وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علّـــق عليـــها الحكم في الأصل."(٤٦) ومثاله: إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعـــد شـــياعه، كمـــا أن الاســـم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم."(٤٧) وهذا ما وقفنا عليه في المسألة الواحدة والستين عنـــد الحديث عن كلا وكلتا، هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط قال: " والحمل في "كلا" و"كلتا" علـــى اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل علـــى المعـــنى أخـــرى "كل"(٤٨).

٣- وليس النظير -أيضاً- من قياس الطرد، وهو وجود الحكم مع فقدان الإخالة (المناسبة) في العلة، نحو: بنـاء "ليس" بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف، وقد رفضه بعض العلماء.(٤٩) وهـــذا مـــا

لاحظناه في المسألة الرابعة والخمسين عن وقوع (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن "من" في المكان نظير "مذ" في الزمان"(٥٠).

وبهذا لم يبق من القياس نوع نستطيع أن نجعل (النظير) من أمثلته؛ لأنه قياس فرع على أصل من دون علّة موجبة للحكم، وليس ثمة شبه بين الأصل والفرع، كما أنه مما لا يصح فيه الطرد.

وفي ضوء ذلك يبدو لي أنه نوع آخر من القياس، لعدم الجامع من علّة، أو شبه، أو اطراد، غاية الأمر أنك تقيس أمراً على أمرٍ آخر لعلاقة الموضوع بينهما.

ففي صحة إعمال الخبر بالمبتدأ- وهو عامل فيه- قياساً على إعمال الشرط الجزم في الفعل، وهو عامل فيه قال: " ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة، قال تعالى: " أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى"(٥١). فنصب (أيّا) بـ(تدعوا) وجزم " تدعوا" بـ "أيّاً"... وقال تعالى: "أينما تكونوا يدرككم الموت"(٥٢) و "أينما" منصوبة بـ(تكونوا) و (تكونوا) مجزومة بـ "أينما"(٥٣) .

ولو تدبرنا العلاقة ههنا بين المقيس عليه وهو: أداة الشرط والمقيس وهو: الخبر؛ لما وجدنا أيّ جامع بينهما من علّة أو شبه أو طرد، غاية الأمر أنك أجريت قياس الخبر على الشرط من حيث الموضوع، وهو: إعمال الأول في الثاني، وإعمال الثاني في الأول.

وكذلك الأمر فيما أورده من رد البصريين على الكوفيين في أن (أفعل) في التعجب اسم وليس فعلاً؛ لأنه يلحقه التصغير. فبعد أن أورد قوله تعالى: " ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم(٥٤) قال: " قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً لدلالة (يبخلون) عليه... فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجر له ذكر، استغناء بذكر فعله، فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجر له ذكر، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى: " هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقُهم"(٥٥) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك؛ لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدرُه من حيث كان ذكرُ الفعل يقوم مقام ذكر مصدره."(٥٦).

وكما هو واضح، فإنه لا علاقة فيه بين المقيس والمقيس عليه إلا من خلال الموضوع، ويمكن توضيح ذلك في ضوء تعريف القياس فهو: "حمل الفرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع."(٥٧). وأركانه: المقيس عليه (الأصل)، وهو كلام العرب المنثور والمنظوم، والمقيس (الفرع) وهو المحمول على كلام العرب و (الجامع) وهو الصلة بين طرفي القياس، وعلّة الحكم، وأما الركن الرابع فهو (الحكم)(٥٨).

وهذا يؤدي بنا إلى استنباط رأي في تحديد مصطلح النظير بأنه مما يمكن تسميته بـ: قياس الموضوع؛ ليكون نوعاً مستقلاً من أنواع القياس، ويمكن تعريفه اصطلاحاً بأنه: حمل الفرع على الأصل للعلاقة بينهما في

الموضوع. فالنظير -كما نرى- يتوافر على أركان القياس من المقيس عليه (الأصل) والمقيس (الفرع) ثم الحكم، أما الجامع فليس علّة أو شبها أو طرداً، وإنما هو علاقة بين المقيس والمقيس عليه في الموضوع الذي يجري فيه القياس، وهو -كما قلنا- ليس قياساً موجباً للحكم، وإنما يذكر لتقوية الحجة، وتأييد الأدلة بالنظائر من منثور كلام العرب، وشعرهم، ويدل على ذلك موارد الاستدلالات التي ذكرناها، فضلاً عما نجده في كتب النحويين، ومنهم الأنباري على ما وقفنا عليه، فهو على ما نراه غير ملزم، وإنما يدخل الاستدلال به في باب العمل بالأولوية والاستحسان، وهو مضمون إشارة ابن جني في الخصائص حيث قال: " أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على فِعِل (إبل) وحدها، و لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل، فإنك تحتاج إلى إيجاد النظير"(٥٩).

نفعنا الله بعلمهم، إنه على ما يشاء قدير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

١- دراسات في تاريخ الثقافة العربية، ص٥٤.

٢- القواعد الكلية والأصول العامة، انظر: المقدمة.

٣- طبقات فحول الشعراء ١٤/١.

٤- الكتاب ، ٣٥٤/١.

٥- الخصائص - ١٩٧/١-١٩٨، ١٩٩-٢٠٠ ،٢٠١/٢.

٦- انظر: ٨٣/٢-٨٩.

٧- الأشباه والنظائر ٨٣/٢.

٨- نفسه ٨٥/٢.

٩- نفسه ٨٥/٢.

١٠- نفسه ٨٨/٢.

١١- المعجم المفصل في علوم البلاغة ٦٤٦.وانظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ٢٤٣/٣.

١٢- لسان العرب مادة -نظر

١٣- الإنصاف ٦٦٦/٢.

١٤- الإنصاف ٣٧/١.

١٥- الإنصاف ٢٤٩/١.

١٦- الإنصاف ٢٦٢/١.

١٧- الإنصاف ٦٩٦/٢.

١٨- الإنصاف ٦٨٩/٢.

١٩- الإنصاف ٢٩٠/١.

٢٠- الإنصاف ٣٠٦/١.

٢١- الإنصاف ٣٧٦/١ وانظر ١٨٦/١، ٥٢٨/٢ ،٦٣٠،٧١٢.

٢٢- الإنصاف ٣٧١/١.

٢٣- الانعام آية ١٣٧ وهي قراءة ابن عامر وحده وقرأ الباقون (وكذلك زُين) بنصب الزاي (لكثير من المشركين قتلَ) بنصب اللام (أولادِهم) خفضاً (شركاؤهم) رفعاً وانظر: النشر في القراءات العشر ٢٦٣/٢.

٢٤- الإنصاف ٤٣٦/٢ وانظر في النحو أيضاً: ٢١٤/١، ٢٤٧، ٣٠٥، و٤٠٨/٢، ٦٠١، ٦٤٢، ٦٤٤، ٦٥٣، ٦٦٦، ٦٨٩، ٦٩٦، ٧٠٠، ٧١٢

٢٥- الإنصاف ص٣٠٦.

٢٦- الإنصاف ٥٢٣/٢.

٢٧- الإنصاف ٦٢٢/٢.

٢٨- الإنصاف ٦١٦/٢.

٢٩- الإنصاف ٧٤٦/٢.

٣٠- الإنصاف ٧٩٩/٢.

٣١- الإنصاف ٧٩٦/٢.

٣٢- الإنصاف ٦٧٢/٢.

٣٣- الإنصاف ٦٧٥/٢.

٣٤- الإنصاف ١٠/١ وانظر أيضاً ٢/ ٤٠٨، ٧٥٣، ٨٠٢، ٨١٣، ٨١٩.

٣٥- الإنصاف ٦٣٠/٢.

٣٦- الإنصاف ٦٤٧/٢.

٣٧- الإنصاف ٢٩٨/١.

٣٨- الإنصاف ٤٤٨/٢.

٣٩- الإنصاف ٦٦٦/٢.

٤٠- الإنصاف ٦٦٦/٢.

٤١- كتاب الفصول في العربية ص ٩٣.

٤٢- الكتاب ٣٥٤/١.

٤٣- يقصد: نائباً عن الفاعل.

٤٤- المقتضب ٥٢/٤.

٤٥- الإنصاف -٣٥٩/١.

٤٦- لمع الأدلة في أصول النحو ص ٥٧.

٤٧- لمع الأدلة في أصول النحو ص ٥٧.

٤٨- الإنصاف ٤٤٨/٢.

٤٩- لمع الأدلة في أصول النحو ص٥٧.

٥٠- الإنصاف ٣٧١/١.

٥١- الإسراء آية ١١٠ وانظر: مشكل إعراب القرآن ص١٩٨/١ والتبيان في إعراب القرآن ٣٧٤/١.

٥٢- النساء آية ٧٨.

٥٣- الإنصاف ٤٥/١.

٥٤- آل عمران آية ١٨٠.

٥٥- المائدة آية ١١٩.

٥٦- الإنصاف ١٤٠/١،١٤١.

٥٧- لمع الادلة في أصول النحو ص ٤٢.

٥٨- القياس في النحو العربي ٢٠-٣٤.

٥٩- الخصائص ١٩٧/١.